كتاب الصرف في المدارس الإسلامية
«قراءة منهجية»

Book of Morphology in Islamic Schools

A Methodological Study

م.م. سحر فاضل عبدالمطلب

07717347988

Saharfathal1987@yahoo.com

ملخص البحث

عمدت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على المنهج الصرفي، الّذي يعد جزءًا من منهج اللغة العربية، المقرر لدى الثانويات الإسلامية، ومن خلال التدريس والقراءة والبحث، تم كشف النقاب عن مواطن الخلل فيه، والتي تضعف بدورها من قوة المنهج علميًّا، وتربويًّا، فجاءت هذه الدراسة موسومة بـ(كتاب الصرف في المدارس الإسلامية: قراءة منهجية)، لكي تتناول مواطن الخلل تلك، وتصويبها على وفق المعايير الأكاديمية، والتربوية.

Abstract :

This study aimed to shed light on the morphological curriculum, which is part of the Arabic language curriculum prescribed in Islamic secondary schools. Through teaching, reading, and research, the shortcomings within it were revealed, which in turn weaken the scientific and educational strength of the curriculum. This study, entitled "The Book of Morphology in Islamic Schools: A Systematic Reading," addressed these shortcomings and corrected them in accordance with academic and educational standards.

المقدمة

الحمد لله الّذي صرّف قلوب عباده بمقتضى حكمته وإفضاله، وأنارها بمشاهدة صفات كماله، وأشهد أن محمدً عبده ورسوله، أرسله الله ليصرف العالمين عن أوهام الشرك، والضلال، ويقودهم إلى أنوار الحقيقة والكمال، اللّهم صلِّ وسلم وبارك عليه، وعلى آله وصحبه، ومن سار على نهجه إلى يوم القيامة، وسلّم تسليمًا كثيرًا. أمّا بعد:

فإنّ كلّ جهد علميّ، مهما حاول صاحبه إخراجه كاملًا، فلابد أن يعتريه النقص من جهة السهو، أو الخطأ، أو النسيان، وهذه هي آفات الإنسان، لذا فقد رُفِعَ الحرج لمن وقع له منها شيء في أمر من أمور الدين، إن تجرد فيها عن القصد واليقين.

كذلك هو الحال في المؤلفات التي نحن بصدد مناقشة محتواها، وتصويب ما غفل عنه الفضلاء من علمائنا وأئمتنا، في منهج الصرّف المُدرّس في المناهج المقررة في المدارس الإسلامية، التابعة لهذه المؤسسة الموقرة (دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية).

ولم يكن هذا البحث وهذه المناقشة، إظهارًا منّا لعيوب هؤلاء الفضلاء، ولا انتقاص مكانتهم العلمية، أو تقليل قدرهم بأيّ شكل من الأشكال، أو حالٍ من الأحوال، حاشا وكلا، فنحن تربينا على احترام العلماء ذوي الفضل، وتعلمنا منذ صغرنا أن لحوم العلماء مسمومة، وعادة الله في ستر منتقصيهم معلومة، فلهم منّا كلّ الحب والاحترام والتقدير، على جميع ما قدموه، وبذلوه من جهد، أو عمل ابتغوا فيه تحسين مستوى التعليم الديني في هذا البلد.

المقدمة:

وما هذه الدراسة، إلا محاولةٌ تصب في تطوير منهج اللغة العربية المُدرس في المدارس الإسلامية، بشكل عام، ومنهج (الصرف) منها، بشكل خاص، بما يتلاءم مع مسؤولية دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية، نحو المناهج المعتمدة في التدريس، وبما يتناسب مع قيمة المادة العلمية لعلم الصرف، كونها

الأصل في علوم اللغة العربية، ومن خلالها يُعرف قدر العالم فيها، والمُتعلِم؛ وذلك من خلال وضع المناهج المدروسة، والملائمة لفهم طلبتنا الأعزاء، بما ينسجم مع الأساليب

العلمية، والأكاديمية الحديثة، والرصينة، والمتبعة في وضع المناهج المدرّسة عمومًا، ولمادة الصرف خصوصًا.

ولأجل ذاك المقصد، ولكوني أحد أبناء مؤسسة التعليم الديني، والدراسات الإسلامية، شَمّرت عن ساعد الجد مجتهدًا، وجمعت الهمة في ذلك طالبًا، فعزمت على تتبع تلك المناهج كتتبع الأثر، فوجدتها قد أُلفت على علم وبصر، لكنها لم تخل من شوارد الهجر، كعادة البشر، فأعملت في شواردها جمعًا وتلخيصًا، حتى غدت كنخبة الفكر، فجاءت على شكل ملحوظات كانت تربك الطالب في تحديد المراد من المادة العلمية، واعتمادها بشكل كامل، كما تقتضيه القواعد الصرفية، وقد أوقفتني ممارستي تدريس مادة الصرف، على تلك المعاناة، ثم جعلت مراجعتي هذه مرتبة بحسب الصفوف، فبدأت بكتاب (الأمثلة) للصف الثاني، ثم كتاب (متن بناء الأفعال) للصف الثالث، ثم (إزالة القيود عن ألفاظ المقصود في فن الصرف)، للصفين الرابع والخامس، فوجدت أن تلك الملحوظات، تحتاج إلى تصويب، وتصحيح، فعمدت إلى ترتيبها على فقرات، وقمت بمراجعة فصولها، ومقارنة أصولها مع الأصول المعتمدة في علم الصرف، ثم قسمتها على مقصدين بحسب موضوعاتها، مُدرجًا تحت كل مقصدٍ منهما، الملحوظات المهمة في الكتب الثلاثة، إن وجدت فيها مجتمعة، أو منفردة، بحسب موضوع ذلك المقصد.

وقد اعتمدت في مقارنة تلك الملحوظات مع أصولها، وتوثيق بعض العبارات التي يقتضيها السياق الموضوعي، على كتاب (شذا العرف في فن الصرف)، للحملاوي(١٩٣٢م)؛ كون الكتاب من الكتب المهمة، والمعتمدة في التعليم، بالإضافة إلى مصادر ومراجع أخرى، مدرجة في مكتبة هذا البحث بعد خاتمته.

فخرج هذا البحث مقسمًا على مقدمة ومهاد، ومقصدين وخاتمة؛ فجاءت مقدمته عرضًا لمقاصده بشكل عام، ثم تلاها المِهادُ، وسميته ب(المُؤلَّف والمُؤلِّف في سطور)، وقد قمت بتقديم (المُؤلَّف) على (المُؤلِّف)؛ لقصد الكتاب لا صاحبه تأدبًا. عرّفت في المهاد بكتب الصرف المقررة، مع مؤلفيها، ثم دخلت بعد ذلك في المقصد الأول منها، وعنونته ب(تبويب الكتب الصرفية الأربعة)، ثم المقصد الثاني وسميته ب(مفردات الكتب الصرفية الأربعة)، ثم قسمت كل مقصد على فقرات متعددة، ثم ختمت البحث بخاتمة، تضمنت أبرز النتائج التي توصلتُ إليها، كما ضمنتها أهم التوصيات، التي تقتضي الحاجة إليها، وفي نهاية المطاف، ختمت البحث بقائمة من المصادر والمراجع، التي اعتمدتها ورجعت إليها في دراستي هذه.

وأخيرًا وليس آخرًا، اللهَ أسألُ أن أكون قد وفقت في عملي هذا إلى الصواب، وأن يجعل عملي هذا، للخير باب، كما أرجو أن يرزقني الإخلاص فيه، وتحصيل الثواب، وأن يوفقني لخدمة ديني، ونفع أمتي، وأن يثقل به موازيني، ويرفع درجتي، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

المُؤلَّف والمُؤلِّف في سطور:

يُعدّ تعدد المؤلفات الصرفيّة في الثانويات الإسلاميّة، أمرًا محمودًا، خصوصًا إذا جاء بحسب المراحل الدراسيّة، ابتداءً من الصف الثاني، وانتهاءً إلى الصف الخامس، بقصد التنويع في المادة، والتدرج في علم الصرف، بما يتلاءم مع استيعاب الطالب، بالإضافة إلى زيادة رصيده العلمي، من خلال اطلاعِهِ على عنوانات مختلفة، لمؤلفات رصينة، تكون له أساسًا تُبنى عليه مسيرته العلمية لاحقًا، وفي هذا الكلام، تضمين وإشارةٌ إلى حرص القائمين على مؤسسة التعليم الديني والدراسات الإسلامية، لأجل تنشئة جيل من طلاب العلم، قادر على تعلم هذا العلم، وإدراك أهمية كونه الأساس في علوم اللغة العربية، وما عليهم من واجب التعامل معه بشكل يليق به، ويتفق مع أهميته.

ومن تلك المؤلفات والكتب، كتاب (الأمثلة) للشيخ عبد العزيز بن سالم بن صنع الله بن علي السامرائي، والذي ولد - رحمه الله - في مدينة سامراء عام (١٣٣٥ هـ - ١٩١٧م)، وعاش فيها، فكان تقيًّا ورعًا غيورًا على الدين، فعمل مدرسًا، كما عمل إمامًا وخطيبًا في جامع الفلوجة الكبير، بالإضافة إلى غير ذلك من الأعمال. توفي – رحمه الله - في سامراء في (٢٩ ذو القعدة ١٣٩٢هـ= ٣ كانون الأول ١٩٧٣م)، وله مؤلفات عديدة، منها الكتاب الذي نحن بصدد البحث فيه، والموسوم ب(الأمثلة)[١]، والذي قام قسم المناهج مشكورًا بتخصيصه للصف الثاني في المدارس الإسلامية. وقد اعتمدت في مراجعتي هذه للكتاب، على الطبعة الخامسة منه، والصادرة في عام (١٤٤٢هـ=٢٠٢٠م)، والمعتمدة من قبل قسم المناهج في دائرة التعليم الديني.

ثم كتاب (متن بناء الأفعال)، المعتمد في الصف الثالث، وهو متن للمولى ملا عبدالله الدتفزي، أحد علماء القرن التاسع الهجري[٢].

(١) ينظر: الموقع الإلكتروني (أحباب الكلتاوية)، ترجمة الشيخ رحمه الله.
(٢) لم أقف على ترجمة له.

تولى الشيخ عبدالعليم عبدالرحمن السعدي[١] - رحمه الله – اختصار أبواب متن هذا الكتاب، والتعليّق عليه، قائلًا في مقدمته: «فقمت مستعينًا بالله تعالى بشرح ما يحتاج شرحه واختصار أبوابه وجداول أقسامه ليسهل على الطالب حفظه وإدراكه»[٢].

ولد الشيخ الدكتور عبد العليم السعدي، في قضاء هيت في محافظة الأنبار عام (١٣٦١هـ = ١٩٤٢م)، وتتلمذ على يد الشيخ عبد العزيز سالم السامرائي، وحصل على شهادة الدكتوراه، وله جهود طيبة في التدريس في المدارس الإسلامية، وعمل إمامًا وخطيبًا ومدرسًا في عدد من المدارس الإسلامية، والمساجد. استشهد في (٢/٧/٢٠١٠م)[٣].

وقد لاحظت وجود خطأ في تحديد رقم طبعة الكتاب، حيث وجدت مكتوبًا في غلاف الكتاب (الطبعة الخامسة)، أما في الصفحة الأولى بعد الغلاف فوجدت مكتوبًا: (الطبعة السابعة)، وأظن أنه تحريف يحتاج إلى تصحيح.

وقد اعتمدت على الطبعة السابعة من هذا الكتاب، لقسم المناهج للعام (١٤٣٩هـ= ٢٠١٨م).

أما الكتاب المعتمد للصف الرابع والخامس، فهو كتاب(إزالة القيود عن ألفاظ المقصود في فن الصرف)، وهو شرح على متن ألفاظ المقصود، للعلامة الشيخ عبد الملك بن عبد الرحمن بن أسعد بن جاسم السعدي - حفظه الله –، المولود في مدينة هيت عام (١٣٥٦هـ = ١٩٣٧م)، في محافظة الأنبار غرب العراق، حيث نشأ في بيت متدين، كما كان جده أسعد معروفًا بعلمه وصلاحه. طلب الشيخ عبد الملك العلم منذ صغره وحفظ العديد من المتون، كما عُيّن الشيخ في وظائف عدة، أهمها: مفتي العراق عام (٢٠٠٧م)، وله مؤلفات كثيرة بين كتب وبحوث، منها: كتابنا المقصود: (إزالة القيود)[٤]، الذي هو شرح ل(متن المقصود في فن الصرف)، واعتمدت في مراجعتي له على طبعة قسم المناهج، الطبعة الخامسة لعام(١٤٣٨هـ = ٢٠١٦م) للصف الرابع، كما أنني اعتمدت في مراجعتي على الطبعة السادسة من الكتاب نفسه، للصف الخامس، والعام نفسه.

(١) شقيق الدكتور عبد الملك السعدي. ينظر: الشيخ عبدالعليم السعدي وأثره في التدريس والدعوة والإرشاد، العدد: ١٣، مجلد ٤، ٢٠١٣م.

(٢) متن بناء الأفعال ٦.

(٣) ينظر: الشيخ عبدالعليم السعدي وأثره في التدريس والدعوة والإرشاد، العدد: ١٣، مجلد ٤، ٢٠١٣م.

(٤) ينظر: الموقع الإلكتروني (الأمة الوسط)، السيرة الذاتية والعلمية، الموقع الرسمي للشيخ عبدالملك عبدالرحمن السعدي.

ولكن من المُستغرَب اعتماد كتاب منسوب لعالم كبير، مثل الإمام أبي حنيفة النعمان(١٥٠هـ)، الذي لم يُعرف بهذا العلم، ولم تصح نسبة أيّ كتاب آخر له في هذا المجال، وإن كان له كلام في النحو وغيره، مع الحرص الشديد على التحقق من ذلك، من خلال المراجعة الدقيقة لأقوال المحققين المتقدمين، مع أن رصيد هذا العلم من المؤلفات المختصرة منها والمفصّلة، والمتون المنظومة منها والمؤلَّفة، ليس قليلًا، فليس العدول عنها بخير من الاعتماد على متن لا يُعرف صاحبه.

وقد وقفت على بحث ممتاز في هذا الموضوع، والموسوم ب(سؤال وجواب على كتاب المقصود في الصرف)، دراسة وتحقيق: أ. م. د. مصطفى كامل أحمد، و أ. م. د. بيان محمد فتاح، كلية الآداب - جامعة الأنبار، والمنشور في مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية - جامعة بابل؛ تناول البحث نسبة كتاب (المقصود)، للإمام أبي حنيفة - رحمه الله -، وجزم البحث بعدم صحة نسبته إليه، وذكر أدلة كثيرة ومقنعة على صحة ما ذهب إليه البحث، ولأجل هذا قصدت التنبيه على هذه المسألة، بالإضافة إلى أن العلامة الدكتور عبد الملك السعدي - حفظه الله - أشار إلى كون المتن منسوب للإمام الأعظم، في مقدمته حيث قال: «فلما كان متن المقصود(المنسوب) إلى إمام المسلمين وأول مذاهب المجتهدين، أبي حماد النعمان بن ثابت الكوفي عليه رحمة ربّ العالمين «[١]. فبذلك يتأكد أن المتن منسوب للإمام أبي حنيفة - رحمه الله - كما ذُكر سابقًا واسمه: (متن المقصود في فن الصرف)، بل إن نسبة الكتاب للإمام الأعظم، محل خلاف بين أهل العلم، خصوصًا ممن اعتنوا بشرحه كطاش كبري زاده(٩٦٨هـ)، والبركوي(٩٨١هـ)، صاحب كتاب (إمعان النظر)، والجبراني(بعد ١٣٨٩هـ) في نظمه للمقصود[٢]، بل إن بعض أهل العلم جزم بعدم صحة نسبة الكتاب للإمام الأعظم، مثل: الشيخ أحمد بن عمر الحازمي، الذي نُقل عنه أنه ذكر: أن الكتاب منسوب للإمام أبي حنيفة - رحمه الله -، ولا تصح نسبته، وأنه بريء منه؛ لأن أسلوبه وطريقته يتناسبان مع أسلوب علماء القرن السادس والسابع وما بعدهما، وقد وضعه أحد الأتراك المتعصبين لمذهب أبي حنيفة، ونسبه إليه، لكي يروج ويلقى القبول بين الناس[٣].

(١) إزالة القيود عن ألفاظ المقصود في فن الصرف ٨.
(٢) ينظر: سؤال وجواب على كتاب المقصود في الصرف ٨٠٥ - ٨٠٦.
(٣) ينظر: سؤال وجواب على كتاب المقصود في الصرف ٨٠٦.

وبعد النظر والتحقق في هذه المسألة، فإننا نسير مع ما ذهب إليه البحث الموسوم(سؤال وجواب على كتاب المقصود في الصرف)، من أن نسبة الكتاب إلى الإمام الأعظم غير صحيحة؛ والأدلة على ذلك كثيرة كما قدمنا، بالإضافة إلى أن أسلوب المصنف لا ينتمي إلى أسلوب مراحل التأليف المتقدمة؛ والدليل على ذلك سهولته، ووضوح أسلوبه. ومنها أيضًا: أن طريقة تأليف المتون المختصرة، لم تكن معروفة آنذاك. كذلك حال مصطلحات الكتاب، لم تكن معروفة عند سيبويه(١٨٠هـ) ولا غيره آنذاك، بل هي مما اصطلح عليها العلماء في مرحلة متأخرة، ومن تلك المصطلحات: الفعل المثال والأجوف والناقص وغيرها[١]. وبوجود هذا الحشد من الأدلة الكثيرة، فلا يمكن أن نجزم بصحة نسبة المتن للإمام أبي حنيفة، مع تسليمنا بجودته، وفضل الإمام الأعظم، لكن التجرد للحقيقة، أفضل من التعصب، والانتساب.

وبهذا القدر من الأدلة أكتفي، ومن طلب المزيد، فله أن يعود إلى البحث المذكور، ففيه تفصيلٌ مستوفٍ لما ذكرناه.

المقصد الأول: تبويب الكتب الصرفية الأربعة

من البديهي لدى أيّ باحث أكاديمي، سواء أكان مُؤلِّفًا أم محققًا، وسواء أكان الكتاب المؤلَّف منهجيًّا أم غير منهجيّ، أنْ يسير منهج تأليفه على وفق خطة بحثية تساعد الباحث على التدرج في طرح موضوعه، وتحديد مقاصده فيه، وتوزيعها على وفق معايير علمية معروفة، كما توضع فيه الإشكالية التي ينوي الباحث طرحها، ودراستها خلال موضوع البحث، لكي يتضح المقصد الحقيقي وراء التأليف، كما يظهر أيضًا أسلوب منهج الباحث، أو المؤلِّف، في التأليف، وتُعرف أيضًا جودة موضوعه، وموضوعيته في التعامل مع التفاصيل، كعرض الفكرة البحثية، أو طريقة طرح الإشكالية العلمية.

ومن خلال ممارستي تدريس مناهج اللغة العربية، في المدارس الإسلامية، لا سيما الصرفية منها، وكذلك من خلال مراجعتي لكتب المنهج المقرر للصف الثاني، والثالث، والرابع، والخامس، وقفت على عدد من الأخطاء، والمسائل التي ربما لم يوفق المؤلفون في تركيبها ضمن سياق الكتاب بشكل يتلاءم مع الأصول المعتمدة في هذا العلم تارة، أو مع السياقات المعتمدة

(١) نفسه ٨٠٦ - ٨٠٧.

في تأليف الكتب المنهجية المختصة بتدريس طلاب العلم تارة أخرى، أو ربما قصدت لَجنة المناهج الاقتصار على بعض موضوعاته، أو الاختصار فيها، فوقعتِ الأخطاء دون قصد، - لم تتسن لي فرصة عرض الأخطاء في ذلك الوقت، كما سيأتي تفصيل ذلك بالأمثلة - ؛ لذلك جاء هذا البحث راصدًا لتلك الأخطاء ومصوَّباً لها، على وفق الأصول المعتمدة في هذا العلم. وسأقوم بعرض تلك الأخطاء المنهجية، بحسب ترتيب خطة كل كتاب منها، وأرتبها على فقراتٍ مبوبةٍ تحت مقصدين، تارةً منفردةٍ، ومجموعة مع نظائرها في الكتب الأخرى، تارةً أخرى، وقد أشرت إلى ذلك سابقًا في مقدمة هذا البحث، وهي على النحو الآتي:

الفقرة الأولى: غلاف الكتاب:

إن الناظر المتأمل في أغلفة كتب الصرف، يجدها من حيث التصميم مقبولة نوعًا ما، في الوقت الذي كان من الممكن تصميمها بشكل أفضل، يتناسب مع قيمتها العلمية، ولأجل تحفيز الطالب، وتشجيعه على دراسته، عن طريق اختيار الألوان والأشكال، وتنسيقها بالشكل المناسب لمضمونها.

عدا ذلك فإن أغلفة بعض تلك الكتب، حوت ملحوظات بسيطة، فمثلًا في كتاب(إزالة القيود) ذُكِر تحت العنوان، تأليف الدكتور عبدالملك السعدي - حفظه الله - بينما أصل الكتاب متن منسوب للإمام الأعظم، أبو حنيفة النعمان – رحمه الله - وليس للدكتور عبد الملك السعدي، بل كان جهد العلامة السعدي مقتصرًا على شرحه، وترتيبه، وتبويبه، والعناية به، كما أخبر هو بنفسه عن ذلك في مقدمته حيث قال: «وسميته (إزالة القيود عن ألفاظ المقصود)، وجعلته مرتبًا ترتيبًا حسنًا بهيًّا»[1] كما قال – حفظه الله - أيضًا: «وجدته أحوج ما يكون إلى شرح توضيحي، يختلف عن الشروح القديمة» [2]. لذا كان يُفترض أن يوضح ذلك في صفحة العنوان، كأن يقال: شرح الدكتور عبد الملك السعدي، أو ينسب متن الكتاب الأصلي لصاحبه، (المجهول)، ويفرق بينه وبين الشرح، لا أن ينسب كله للدكتور السعدي، فيتوهم الطالب أنه من تأليفه فقط. ومن له عناية بقراءة المتون وشروحها يعرف جيدًا أن نسبة المتن لصاحبه والشرح لشارحه، هي عادة جرى عليها المتقدمون والمتأخرون، خلافًا لما عليه كتاب(إزالة القيود)، ولسنا ناكرين جهد

(١) ينظر: إزالة القيود للصف الرابع ٩.
(٢) نفسه.

العلامة السعدي ذلك، بل له كل الفضل فيه بعد الله - عز وجل - - فالله تعالى أسألُ أن يرزق شيخنا أجره، وأن يجعل عمله هذا في ميزان حسناته -، لكن ملحوظاتنا جاءت حول أمرٍ مهمٍ، أكد عليه العلامة السعدي - حفظه الله - بنفسه، كما قدمنا.

وهذا الأمر من الأهمية بمكان، لتعلقه برفع الوهم المتوقع حصوله لدى القارئ، أو الطالب من جهةٍ، ولتمكين الطالب أيضًا من التفريق بين الكتاب المؤلَّف، وبين المتون وشُروحها من جهة أخرى، وهذه مسألة غاية في الأهمية، لتعلقها بالأمانة العلمية، والشفافية والوضوح، في عرض المعلومة، لا يختلف فيها اثنان، فنربي طلابنا الأعزاء على الشفافية في النقل والنسبة والاقتباس، ونعودهم على تسمية الأمور بمسمياتها، ونجنبهم الوقوع في الغموض أو التدليس في النقل أو الاقتباس أو النسبة، وهذا الأمر لم يمر على الدكتور عبد الملك كما ذكرنا سلفًا، بل على العكس، فقد ذكر الشارح (السعدي) في مقدمته، أن هذا الكتاب، متن منسوب للإمام أبي حنيفة النعمان، كما عزز كلامه ذلك في المقدمة نفسها، بما نقله عن كتاب (إمعان النظر)، - كما ذكرنا ذلك في المهاد -، إلا أن لجنة المناهج، لم تُشر إلى ذلك في تقديمها للكتاب، لا تصريحًا ولا تلميحًا، ويبدو أنها غفلت عنه، أو كان خطأً غير مقصودٍ، لكن وجب علينا التنبيه عليه.

الفقرة الثانية: الآية:

لايزال الباحثون في علوم الشريعة واللغة، والعلوم الأخرى، قديمًا وحديثًا يصدّرون كتبهم ومؤلفاتهم بآية من كتاب الله – تبارك وتعالى - تبركًا بكلامه – عز وجل - وإشارة لمضمون ومعناها الآية في البحث أو المُؤلَّف.

كذلك سارت كتب الصرف المقررة في المدارس الإسلامية على هذا النهج، فُصدّرت جميع الكتب بآيات قرآنية تبركًا بكلام الله – عز وجل - وإشارة لمضمون الكتاب، الّذي تضمنته الآية الكريمة، ولا يُعلم من الذي قام بوضع الآية القرآنية، المؤلفون أم لجنة المناهج؟ لكنها لم تكن موفقة في اختيارها الآية التي صَدّرت بها بعض الكتب كما سيأتي؛ فكتاب الصف الثاني مثلًا، صُدّر بآية من سورة الأحقاف، وهي قوله تعالى: ﴿ وَمِن قَبۡلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامٗا وَرَحۡمَةٗۚ وَهَٰذَا كِتَٰبٞ مُّصَدِّقٞ لِّسَانًا عَرَبِيّٗا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُحۡسِنِينَ ﴾]الأحقاف: ١٢[، وكذلك منهج الصف الثالث(متن بناء الأفعال)، إلا أنه يُؤسف أن نجد في كتاب الصف الثاني، أن

اللفظ الأخير من الآية قد سقط، وهو قوله تعالى: ﴿لِّلْمُحْسِنِينَ ﴾ [1]، فلا يُقبل وقوع مثل هذا الخطأ، من الجهة التي أصدرت الكتاب، كي لا يؤخذ على أنه الإهمال، خصوصًا في أول الكتاب، وفي آية من كتاب الله –عز وجل -.

بينما نجد كتاب الصف الرابع والخامس، أنه قد صُدّر ب(الآية ٥٤ من سورة الكهف) وهي قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾]الكهف: ٥٤[. وهذه الآية تتضمن إشارة لمضمون الصرف، وموضوعه، وهي أقرب لمقصود الصرف من آية سورة الأحقاف، ولو جُعلت هذه الآية في جميع الكتب لكان من الأفضل؛ لأنها تتوافق مع موضوع علم الصرف، كما أنها أكثر دلالة على معناه اللغوي.

ولو وقفنا متأملين للقضيتين الواردتين في الآيتين المذكورتين آنفًا، وهما: (لسان) و(صرّفنا)، لوجدنا أن الآية الثانية، فيها لفظ (صرّف)، وهذا هو المعنى اللغوي لمصطلح الصرف، الأمر الذي يُقرِّب ويُساعِد الطالب على فهم معنى مصطلح (الصرف)، من استعمال القرآن الكريم للفظه.

أما لفظ اللسان، فهو أحد الأفكار التي تحدث عنها دو سوسير(١٩١٣م)، وجعله واحدًا من بين الثنائيات، وهو جزء معيّن متحقق من اللغة بمعناها الواسع، ويشكل نظامًا متعارفًا عليه داخل جماعة إنسانية محددة. من ذلك (اللسان العربي) و(اللسان الفرنسي)، أيّ: ما نطلق عليه في العربية عادة كلمة (اللغة)[2]، في حين نجد لفظ (الصرف)، فرع من فروع تلك اللغة (اللسان) أو مستوى من مستويات اللغة الأربعة، والذي يعنى بدراسة بِنية الكلمة العربية[3]، لذا كان من المفترض، أن تكون هذه الآية، التي تحمل لفظ(صرّفنا)، مُصدّرة في كتب الصرف جميعها.

الفقرة الثالثة: التقديم:

من الأمور البديهية، التي يحرِص عليها القائمون على طباعة الكتب، والمؤلفات، هو ابتداؤها بعنوانٍ يُدعى: (التقديم)، وهو كلام يُصدِره أحد العلماء أو الأساتذة المختصون، بعد القراءة والاطلاع على محتوى الكتاب؛ فالغرض من التقديم، بيان أهمية الكتاب، والإشارة باختصار

(١) ينظر: مقدمة كتاب الأمثلة.
(٢) ينظر: مبادئ اللسانيات ٢٣.
(٣) نفسه ١٨٥.

لمنهجه وقيمته العلمية، ويقوم بهذا الأمر، من له باع في موضوع الكتاب أو البحث من أهل العلم والاختصاص، وهذه الأمور هي مسائل منهجية مهمة، لابد من مراعاتها، وأخذها بنظر الاعتبار.

ولكن من المؤسف حقًا، عدم وجود ذكرٍ لاسم الدكتور أحمد ناجي القيسي –رحمه الله - لا في عنوانات الكتب، ولا في تقديماته، خصوصًا كتاب الصف الثاني، وكتاب الصف الثالث، ماعدا ذكرِ اسمه تحت اسم الدكتور عبدالملك السعدي في كتابه (إزالة القيود)، للصف الرابع والخامس(١)، كما أُكتُفِيَ بوضع التقديم نفسه في جميع الكتب، ونسبته إلى لجنة المناهج، وهذا خطأ فني، لا يمكن تمريره.

كما يلاحظ أيضًا أن في بداية كل كتاب من كتب الصرف، في النسخ الأربع المذكورة، كلها، قيام اللَجنة بعدم كتابة عنوانٍ للتقديم، بل اكتفت بالابتداء ب»بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد والصلاة والسلام. . . أما بعد: فإنه يسرُّ لجنة المناهج. . . «(٢). وفي نهاية هذا التقديم، تأتي الإشارة إلى لجنة المناهج.

بينما الحقيقة هي: أن التقديم كان بقلم الدكتور - رحمه الله - آنذاك، لذا كان من الضروري، الإشارة إليه، كما أنه من الضروري أيضًا وضع عنوانٍ لهذا الكلام باسم (التقديم).

الفقرة الرابعة: المقدمة:

تُعدُّ المقدمة في كل بحث علمي، أو كتاب مُؤلفٍ، موضوعًا أساسيًّا في خطة ذلك البحث العلمي، أو الكتاب؛ لأنها تمثل الخطوط العريضة له. ويعدّ البحث أو الكتاب الذي يخلو منها، ناقصًا علميًّا، أو خطأً منهجيًّا؛ لأن المقدمة هي التي توجه الباحث والقارئ إلى مسار البحث وتقسيمه، كما وتطرح فيها الإشكالية التي سيعالجها موضوع الكتاب أو البحث، لهذا فمن الضروري عدم خلو أي كتاب، أو بحث منها.

لكننا نجد أن كتب الصرف الأربعة، قد تباينت في مراعاتها لموضوع المقدمة، فنلاحظ كتاب(الأمثلة) مثلًا، قد خلا من المقدمة تمامًا، في حين أن كتاب (متن بناء الأفعال)، قدّم مؤلفه للكتاب بقوله: «الحمد لله رب العالمين. . . وبعد فإن كتاب متن بناء الأفعال كان مقررًا

(١) ينظر: الصفحة الأولى بعد الغلاف من الكتابين (إزالة القيود)، وللصفين الرابع والخامس.
(٢) ينظر: الأمثلة ٥، ومتن بناء الأفعال٥، وإزالة القيود للصف الرابع (بلا رقم) وللصف الخامس ٤.

تدريسه للمبتدئين من طلاب العلم في المدارس الدينية الملحقة بالمساجد. . . »[1]. إلا أنه لم يعنون كلامه هذا تحت عنوان (المقدمة).

كما لاحظنا، أن في كتاب(إزالة القيود) للصف الرابع، قد قام مؤلفه بكتابة مقدمة له، لكنه لم يعنونها بالمقدمة أيضًا، فقال: «الحمد لله المتصرّف في الكائنات وأحوال الأنام. . . »[2]. أما في كتاب(إزالة القيود للصف الخامس)، فكأنه كان تكملةً لكتاب الصف الرابع، فقد خلا من المقدمة تمامًا، في حين أن الكتاب كان بحاجة لها.

الفقرة الخامسة التمهيد:

يتضمن التمهيد عددًا من الموضوعات التي يصعب ذكرها ضمن موضوع البحث أو المبحث، ولا غنى عنها مطلقًا؛ لأنها تُهيء القارئ لفهم موضوع المقصود بالبحث، لذا فمن المهم عدم الخلط بين مصطلح التمهيد وباقي المصطلحات الأُخرى المشابهة له مثل: التّقديم، والمُقدّمة. فالتمهيدُ: هو الجزءُ المهم الذي يربط بين المقدمة، وموضوع البحث، حيث تُعرض فيه الخطوط الرئيسية للموضوع، فيُمهد للانتقال بعد ذلك إلى موضوع البحث، مفصّلًا ما تناوله في المقدمة والتمهيد، بحسب تسلسل فقراته.

وبالرغم من أهمية ذلك، إلا أننا نجد أن كُتب الصرف في المدارس الإسلامية، جاءت خالية من التمهيد تمامًا، إلا كتاب (إزالة القيود)، للصف الرابع، الذي وردت فيه نبذة عن حياة الإمام أبي حنيفة النعمان[3]، والتي يمكن عدّها تمهيدًا للكتاب. والأغرب من ذلك، أنه كُتب عنوان المقدمة فوق عنوان عبارته: (الصرف والتصريف علمان على هذا العلم)[4]، وجعل الحديث عنهما مقدمة، وهذا يخالف الأسلوب العلمي في عنَونَةِ المقدمة، أو التمهيد، ويُعتَذر للعلامة عبد الملك السعدي عن ذلك، بكونه ربما لم يفطن لذلك الأمر؛ لأنه كان له أن يسمي ما كتبه هذا تمهيدًا، وما كتبه قبل ذلك مقدمةً، وهذه المسألة من الأمور البديهية، والقواعد المعروفة، والأصول المتبعة، في البحث، والتأليف.

(١) متن بناء الأفعال ٦.
(٢) إزالة القيوم للصف الرابع ٨.
(٣) ينظر: نفسه ٥.
(٤) ينظر: نفسه ١٠.

لذا فمن الضروري إعادة النظر في هذه المسألة، من خلال وضع المقدمة في مكانها المناسب، وترتيبها ترتيبًا صحيحًا موافقًا للمنهج العلمي المعروف، فيُقترح أن يُقدم قول المؤلف: «الحمد لله المتصرف في الكائنات. . . »[١]. قبل النبذة عن حياة أبي حنيفة النعمان[٢]، ويطلق عليه اسم المقدمة، ثم بعد ذلك يوضع التمهيد، ويسمى: ب(أبو حنيفة النعمان وعلم الصرف)، ثم يقسم ذلك التمهيد على قسمين: الأول: نبذة مختصرة عن حياة أبي حنيفة النعمان، وثانيًا: الصرف والتصريف علمان على هذا العلم، ويضاف مع الفقرة الثانية، الفرق بين الصرف والتصريف، أو يوحد المصطلح كما، سنوضح ذلك في فقرة المصطلح[٣].

ثم يضاف تعريف الصرف لغة واصطلاحًا وواضعه في كتاب (الأمثلة)، للصف الثاني، كي تتضح معالم هذا العلم للمرحلتين المتوسطة والإعدادية، وكما يعد تمهيدًا للمرحلة المتوسطة، كما هو المعمول به في الصف الرابع من المرحلة الإعدادية.

الفقرة السادسة الفصول:

تُعد الأبواب والفصول والمباحث مطالب مهمة لكل بحث علمي، فمن خلالها يُسلط الضوء على موضوع البحث، أو المُؤلَّف، فلابد من ترتيبها، ترتيبًا يتفق مع المنهج العلمي في البحث والتأليف، لكننا نجد مثلًا أن كتاب الصرف للصف الثاني (الأمثلة)، قد نثر مؤلفه الموضوعات نثرًا، بحسب ما رآه مناسبًا تعليميًّا، وجعل في نهاية كل موضوع تمرينات، واطلق عليها، مُسمى: (تمرينات)، ثم وضع أسئلة تحت تلك التمرينات، وهذا، الجمع بين الأسئلة والتمرينات، لم أجد له مبررًا لهذا الجمع، لا علميًّا ولا منهجيًّا، كما كان عليه أن يُرقم التمرينات بتسلسل واضح: (ت: ١ ت٢: ت٣:. . . الخ)[٤]، أو يضيف مع التمرينات أسئلة، كما فعل الدكتور عبد الملك السعدي، في شرحه [٥].

(١) إزالة القيود للصف الرابع ٨.
(٢) ينظر: نفسه ٥.
(٣) ينظر: البحث (فقرة المصطلح)١٧.
(٤) ينظر: الأمثلة ٨، ١١، ١٥، ١٨، ٢٢، ٢٥، ٢٨، ٣٢، ٣٥.
(٥) ينظر: إزالة القيود للصف الرابع ٢٨ - ٢٩.

أما في كتاب الصف الثالث(متن بناء الأفعال)، فإننا نجد شارحه(العلامة عبدالعليم السعدي - رحمه الله -) كُتِب قبل اسمه عبارة: (تعليق وتلخيص: عبدالعليم عبدالرحمن السعدي)[١] ونجد أنه –رحمه الله - قد علّق في الهامش، ولخص ماراه يستحق التلخيص، إلا أنه لم يبوب الموضوعات، ولم يرتبها، ولم يجعل، لها عنوانًا خاصًا لكل موضوع، كما أنه سار مع متن المؤلف وسلّم له، بينما كان من الأنسب أن يجعل عنوانًا لكل موضوع، ثم يسرد تحته متن المؤلِّف، ثم يعلّق ما يراه مناسبًا للتعليق، وهكذا يساعد الطالب على الفهم والحفظ، كما فعل الشيخ عبدالملك السعدي ذلك في (إزالة القيود).

أما كتاب (إزالة القيود)، فقد جعل مؤلِّفه مسوغًا له في ترتيب كتابه، وأشار إلى ذلك في مقدمته بقوله: «فصدّرته بمقدمة، وقسمته على خمسة فصول، قد اشتمل كل فصل على بحوث عديدة، وجعلت الفصل الرابع مؤلفًا من عشر فوائد، ونظمت المعتلات في الفصل الخامس على شكل قواعد، وختمت قسمًا من البحوث بتمرينات وأسئلة؛ ليتقوى بتطبيقها والإجابة عنها الطالب والمستفيد»[٢].

وهنا تقفز أمامنا ملحوظة مهمة، وهي: أن الدكتور عبد الملك، ذكر في مقدمته، أنه قام بتقسيم الكتاب إلى خمسةِ فصولٍ، ولكنَّ لم يُشر إلى تلك الفصول في الجزء الثاني من الكتاب، الذي يُدرّس للصف الخامس، بل شَرَعتِ اللّجنَة بتقديم الكتاب، ثم الدخول إلى موضوعاته مباشرة، بلا عنوان للفصل الرابع، فكان من الصواب أن يعنون هذا الفصل بـ(الفصل الرابع في الفوائد)، لا أن يُترك بلا عنوان. ويبدو أن اللجنة الموقرة، ارتأت تقديم الكتاب بهذا الشكل، بلا ذكرٍ للفصل الرابع، الذي أشار إليه الشارح، بالإضافة إلى ذلك، قيامها بتقسيم الكتاب إلى قسمين؛ بينما لم يُشر المؤلِّف في مقدمته إلى ذلك التقسيم، بل قال: «وجعلت الفصل الرابع مُؤلَّفًا من عشرة فوائد. . . »[٣]. فتسمية التبويبات من الأمور المهمة، فلا يمكن تجاهلها، أو الاستغناء عنها، ففهم المنهج وتنسيقه في ذهن الطالب يدور معها وجودًا وعدمًا، وهذا أمر يعلمه كل مختص بداهة، ولا ينكره البتة؛ كما حدث الأمر نفسه في (متن بناء الأفعال) للدتفزي، حيث لم تذكر التبويبات ولا الفصول.

(١) ينظر: غلاف الكتاب.
(٢) إزالة القيود للصف الرابع ٩.
(٣) نفسه ٩.

المقصد الثاني: مفردات الكتب الصرفية الأربعة

الفقرة الأولى: التعريف:

أشرنا في الفقرة الخامسة(التمهيد) من المقصد الأول، إلى أهمية وجود تعريف الصرف لغة واصطلاحًا، والتعريف أيضًا بواضع علم الصرف في الصف الثاني، كونه من المكملات الضرورية التي تعطي طالب الصف الثاني تصورًا واضحًا عن هذا العلم، ومفهومه، ومن قام بوضعه، ولو بشيء يسير، كما هي الحال في بداية كتاب الصف الرابع.

ونعود إليه الآن، بسبب وقوفنا على ملحوظات متعلقة بهذا الموضوع أشرنا إليها سابقًا، فمنها ما جاء في كتاب (الأمثلة) في الصفحة الأولى منه، قال مؤلِّفه: «الكلام يدور بين ثلاثة»[١]، ثم رسم جدولًا، ووضع تحت الجدول تعريفًا للفعل وأقسامه، ولم يعرّف الكلام، ولو عرّف به لكان أفضل، وأكثر فائدةً.

أما في كتاب الصف الثالث(متن بناء الأفعال)، ففيه مشكلة علميّة، وهي: أن بعض التعريفات فيها خلل واضح، لا يمكن تمريره، فمن ذلك ما ذكره المؤلِّف في تقسيم الفعل، إلى: صحيح ومعتل، وعرفهما بقوله: «إن كل فعل، إما صحيح: وهو الذي ليس في مقابلة فائه وعينه ولامه حرف من حروف العلة، وهي: (الواو والياء والألف) والهمزة والتضعيف، نحو: نصر، وإما معتل: وهو الذي يكون في مقابلة فائه حرف من حروف العلة نحو: وعد ويسر»[٢].

فلو تأملنا هذين التعريفين تأملًا صرفيًّا، لوجدنا أن عليهما مآخذ مهمة، وهي:

إن المؤلف لم يُوفق في تعريف الصحيح، حيث أنه عرفه بقوله: أنه ما خلا من أحرف العلة، والهمز والتضعيف. وهذا خلط بين تعريف الصحيح، وتعريف السالم، فالسالم أحد أقسام الصحيح، وهو الذي يُعرّف بخلوه من أحرف العلة، والهمزة، والتضعيف، وليس الصحيح، قال صاحب شذا العرف في تعريف السالم: «ما سلمت أصوله من أحرف العلة والهمز والتضعيف، ك ضرب ونصر وقعد وجلس، فإذن يكون كل سالم صحيحًا، ولا عكس»[٣]. كما أنه عرّف الصحيح بأنه: «ما خلت أصوله من أحرف العلة، وهي الألف والواو والياء، نحو: كتب وجلس»[٤]. وهذا

(١) الأمثلة ٧.
(٢) متن بناء الأفعال ١٩.
(٣) شذا العرف ١٥.
(٤) نفسه ١٥.

التفريق والتصنيف، لابد منه حتى لا تختلط المعلومات على الطالب.

كما أننا وجدنا أن الدكتور عبد الملك السعدي صاحب كتاب(إزالة القيود)، قد وقع في الخطأ نفسه الذي وقع في صاحب كتاب متن بناء الأفعال، إذ إنه عرف الصحيح، بقوله: هو «الذي ليس فيه مقابلة فائه وعينه ولامه حرف علة، ولا تضعيف، ولا همزة»(١).

أما المأخذ الثاني فنلاحظ أنه اقتصر في تعريفه للمعتل على تعريفٍ عام، وقيده به، في حين أن مفهوم المعتل أوسع من ذلك، فكان لابد من تضمين التعريف إشارة إلى أنواع المعتل، ولو بشكل مختصرٍ كما فعل صاحب (شذا العرف)، بحسب مكان حرف العلة وترتيبه في الفعل، كأن يكون حرف العلة في أوله، أو وسطه، أو في آخره، أو كان في الفعل حرفان، متتاليان، أو مفترقان، ولكل واحد منهما اسمه الخاص الذي يعرف به، ويتميز به عن باقي أقسامه، فالمعتل في شذا العرف هو «ما كان أحد أصوله حرف علة، نحو: وجد وقال وسعى. . . وينقسم المعتل إلى: مثال، وأجوف، وناقص، ولفيف»(٢).

ومن المآخذ أيضًا أنه جعل هذا تعريفًا للمثال خاصة والمعتل عامة، وكذلك أنه عمم أحرف العلة للمثال، ولم يفصّل فيها، وهذا ليس صحيحًا؛ لأن حرفي المثال هما (الواو والياء) فقط، والأغلب أن يكون واوًا، نحو: (وعد، ورث)، وقد يكون ياءً، نحو: (يسر)(٣)، كما نراه يذكر كلمة (حروف العلة)، وكان يفترض أن يقول: (حرفي العلة)، أو (أحرف العلة)؛ لأن الأحرف جمع قلة والحروف للكثرة(٤).

وكذلك نلاحظ أن شارح متن بناء الأفعال عرف (السالم) في هامش الصفحة بأنه «خالٍ من حروف العلة، وغير السالم الذي فيه حروف علة»(٥)؛ وهذا تعريف الصحيح وليس السالم - كما تقدم في الفقرة السادسة من المقصد الأول - وهذا خلط واضح بين الصحيح والسالم.

ومن الأمور الجيدة، التي قام بها مؤلف كتاب (إزالة القيود)، الدكتور السعدي - حفظه الله - تعريفه لكل لفظ غير واضح من متن الكتاب، فمثلًا: نجده قد عرف لكل نوع من أنواع الفعل،

(١) إزالة القيود للصف الخامس ٢١.
(٢) شذا العرف١٥.
(٣) ينظر: الصرف العربي أحكام ومعانٍ ١٨.
(٤) ينظر: العين ١٦/١، والصحاح ٧٤٤/٢، وتاج العروس ٢٧٢/٩.
(٥) متن بناء الأفعال ١٧.

كما نراه أيضًا عرف ب(الأوجه التي اشتدت الحاجة إلى إخراجها من المصدر)، بقوله: «١ - الماضي: ما دل على حدث وزمان. . . ، ٢ - المضارع: ما دل على حدث وزمان. . . »[١]، ويعرف أيضًا بالمصدر الميمي، وغير الميمي[٢]، وهمزتا القطع والوصل[٣]، وغير ذلك، لكننا نراه يترك تعريف بعض الأفعال الأخرى، رغم أهميتها، كما فعل ذلك مع الفعل الصحيح، والأجوف، والمضاعف، والمهموز، والناقص، واللفيف، بنوعيه[٤]، في حين نراه يشير لجزء من التعريف في الجزء الثاني من الكتاب (للصف الخامس)، عند حديثه عن سبب تسميتها بتلك المسميات، نحو قوله: «وسمي معتل العين أجوف؛ لخلو جوفه من الحرف الصحيح»[٥]. وكان من الصواب أن يُعرّف بها عند ذكرها لأول مرة، وأن لا يعول على ذهن الطالب، ولا حتى المدرس؛ لأن بعض المدرسين يشرح ما يراه موجودًا في الكتاب فقط، كما أن التعريف يزيد من أهمية المُعَرَّف في ذهن الطالب، ويحفزه على الاستفصال فيه أكثر.

الفقرة الثانية: الشاهد:

تُعد الشواهد العلمية، من الأمور المهمة جدًا، والتي ترتكز عليها قيمة الكتاب أو البحث العلمي، وتتحقق من خلالها جدواه وفائدته، كونها السبيل في نقل المعلومة من دائرة التردد والظن إلى دائرة الثبات واليقين، كما يُعد الشاهد ممارسة وتطبيقًا للمعلومة، تنقل الطالب من النظرية إلى التطبيقية، لا سيما في المناهج المقررة في المدارس عامة، كما يجب مراعاة التنوع في الشاهد، ويراعى أيضًا التدرج في الشواهد، ووضعها في المكان المناسب لها، فإن صَعُب على الطالب فهم شيء منها لصعوبته، وجد سهولته في الآخر.

لكننا نجد كتب الصرف المُدرّسة في مناهج المدارس الإسلامية، تخلو – مثلًا - من الشاهد القرآني، فلم تستعن به، إلا في ثلاثة مواضع من كتاب إزالة القيود، أما الكتابان الأوليان، فكانا خاليين من الشاهد القرآني تمامًا، أما كتاب إزالة القيود للمرحلة الرابعة، فشواهده القرآنية قليلة

(١) إزالة القيود للصف الرابع ٣٢.
(٢) ينظر: نفسه ٣٣.
(٣) ينظر: نفسه ٤٧.
(٤) إزالة القيود للصف الرابع، ٣٧ - ٣٩.
(٥) إزالة القيود للصف الخامس ٢٠.

جدًا، ففي كتاب الصف الرابع، في معرض كلام الشارح عن الرباعي المجرد، ممثلًا له بكلمة: (بسمل) ثم ذكر بعدها(بسم الله الرحمن الرحيم)[١]، كشاهد من القرآن الكريم، أما الموضع الثاني فكان في أسئلة الكتاب الأولى من كتاب الخامس حيث، جاء فيه: « س٣/ حول الأفعال الآتية إلى لازمة ذاكرًا الأسلوب الذي سلكته: «[٢] ثم ذكر ثلاث آيات من سورة (القصص، والأحقاف)، وكان الصواب، أن يصاغ بغير هذه الصيغة، كأن يقال مثلًا: عين أسباب التعدية من الآيات القرآنية في ما يأتي. وذلك تجنبًا للتغيير أو التحريف للآيات، وصيانة لألفاظ القرآن الكريم من التلاعب، وإن كان بقصد التعلم، أو بلا قصد أصلًا. وعند الرجوع إلى الطبعة الأصلية لكتاب السعدي –حفظه الله -، لم أجد هذه الأسئلة البتة، فيبدو أنها ليست من وضع الدكتور عبد الملك –حفظه الله، وإنما من وضع لَجنة المناهج.

أما الموضع الأخير، فهو قوله تعالى: ﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ﴾]يوسف: ٨٢ [، وهذا الموضع الوحيد الذي ذكره صاحب متن المقصود في الصرف[٣]. والغريب أنه لم تُخرج هذه الآية، لا من قِبل الشارح ولا من قِبلِ لَجنة المناهج.

هذه هي المواضع الثلاثة الوحيدة التي جاء فيها الشاهد القرآني فقط، في الوقت الذي نجد فيه أن كتب وزارة التربية تنوع في الشواهد، بين شاهد قرآني، وحديث نبوي، وبيت شعري، بالإضافة إلى الشواهد المصنوعة، كما نجد اهتمامًا واضحًا في وضع الشاهد بمكانه الصحيح، ومحاولة الربط بينها، بما يعزز قيمة المعلومة، ويدعمها.

وفي السياق نفسه، نجد أن الشاهد النبوي، لم يرد في كتاب الصرف مطلقًا، في حين نلاحظ الشاهد الشعري، ورد في كتاب الصف الثاني في موضعين اثنين: الأول منهما، في أبواب الثلاثي المجرد، قال الشارح: اشرح قول الناظم[٤]:

فتحُ ضمٍّ فتحُ كسرٍ فتحتان. . . كسرُ فتحٍ ضمُّ ضمٍّ كسرتان

(١) إزالة القيود للصف الرابع ٢٣.
(٢) نفسه ٨.
(٣) ينظر: إزالة القيود للصف الخامس ٤٩.
(٤) متن بناء الأفعال ٩.

والموضع الثاني في الأقسام السبعة للفعل، قال صاحب المتن: يجمعها هذا البيت[١]:

صَحِيحَسْتْ مِثَالَسْتْ ومُضَاعَفْ. . . لَفِيْفٌ ونَاقِصٌ ومَهْمُوزُ وأَجْوَفْ.

ورد هذا البيت في نهاية الكتاب، فجعله صاحب المتن خاتمة، والأولى أن يجعله في أول الكتاب، وهو تقسيم الفعل على هذه الأقسام، أما مراد هذا البيت فإن اللفظ الأول من البيت: (صَحِيحَسْتْ)، قصد به الفعل الصحيح، والكلمة بالفارسية أعجمية، يعني: صحيح هذه خبر لمبتدأٍ محذوف أولها صحيح، فإذا حذفوا المبتدأ وأرادوا بالكلمة الملفوظ بها أنها خبر زادوا عليه كلمة (ست) (صَحِيحَسْتْ) بحذف الهمزة.

واللفظ الثاني من البيت هو: (مِثَالَسْتْ) يعني: ثانيها قصد المثال، والبقية مذكورة بلفظها[٢].

أما في إزالة القيود للرابع، فقد ورد الشاهد الشعري في موضعين أيضًا، عند حديثه عن الشرط الذي يمتاز به الباب الثالث عن بقية الأبواب، قال الشيخ الدكتور[٣]:

همزٌ فهاءٌ ثم عينٌ حاءُ. . . مهملتان ثم غينٌ خاءُ

وعند حديثه عن (نوني التأكيد)، في هامش الكتاب، بقوله[٤]:

يا صاح أمّا تجدني غير ذي جدة. . . فما التخلي عن الخُلان من شِيمي

أما كتاب الصف الخامس، فقد ورد الشاهد الشعري فيه ثلاث مرات، فالأول في هامش الفائدة الثانية، وهي حالة أخرى من أسباب التعدية، وهي الضرورة، مثل: قول حسان بن ثابت[٥]:

تبلت فؤادك في المنام خريدة. . . تسقي الضجيع ببارد بسام

والموضع الثاني من هامش الفائدة الخامسة[٦]، والموضع الأخير، في لفظي (اسرندى واغرندى)، أيّ: غلب عليه وقهره [٧].

وقلة الاستشهاد بالشاهد القرآني والشعري، يدل على اعتماد مؤلفي كتاب الصرف على الألفاظ التي وردت عند العرب، أو الأمثلة المصنوعة، أكثر من اعتمادهم على الشواهد القرآنية،

(١) نفسه ٢٠.
(٢) ينظر: شرح متن البناء ٢٨/٨، وتلخيص الأساس في التصريف١٨٤.
(٣) إزالة القيود للصف الرابع ٢٠.
(٤) نفسه ٨٠.
(٥) إزالة القيود للصف الخامس٦.
(٦) نفسه ١٢.
(٧) نفسه ١٦.

أو الشواهد المأخوذة من الحديث النبوي الشريف، وهذا يجعل المادة العلمية للكتاب أكثر ضعفًا، وأبعد عن فكرة المدارس الدينية.

وهناك ملحوظة أخرى في السياق نفسه، وهي: أن صاحب كتاب إزالة القيود، لم يذكر مثالًا لاسم الفاعل، الذي يدل على الحدوث، إلا أنه ليس على وزن (فاعل)، قال المؤلف: «وكل ما جاء على غير وزن(فاعل) فهو صفة مشبهة، مثل حسن، وعظيم، إلا إذا دل على الحدوث، فهو اسم فاعل»[١]. ولم يفعل كما في الفقرة التي قبلها قائلًا: «فكل ما جاء على وزن(فاعل) فهو اسم فاعل، نحو: عالم، وناصر، إلا إذا دل على الثبوت، فهو صفة، مثل: طاهر، وضامر»[٢]. فلا يصح الاعتماد على التمثيل في جزء المعلومة، وترك الجزء الآخر منها بلا تمثيل، أو شاهد.

الفقرة الثالثة: المصطلح والمفهوم:

إنّ أهمية المصطلح في الدراسات العربية، لاسيما الصرفية منها، كبيرة جدًا، إذ إنّه مفتاح لكلّ علم، بحسب ما قصد إليه الخوارزمي(٣٨٧هـ) في تأليف كتابه (مفاتيح العلوم).

لذا فإننا نجد أن كل كتاب علمي، يستعمل مصطلحات معينة، يهتم بتعريف تلك المصطلحات، وربما يضع لها معجمًا، يُميز فيما بينها، دفعًا للخطأ في تقديرها، أو استعمالها، لذا فإن تعدد المصطلحات في المناهج المدرسية أو الأكاديمية، يُعد من الأمور التي تُشكل على الطالب، وتُحرج المدرس حينما يُسأل عن الفرق فيما بينها.

لأجل ذلك، فلابد من توحيد المصطلحات، كي لا يقع اللبس فيها، ثم تُعرض العلاقة بين المصطلحات المترادفة، أو التي بينها عموم وخصوص، في مراحل تعليمية أخرى، مراعاة للتدرج في التعليم.

فعدم الالتزام بتوحيد المصطلح، يدل على عدم مراعاة التدرج في بناء المعلومة لدى الطالب، أو القارئ، وهذا خلل منهجي، يقع فيه الكثيرون، لا يمكن تبريره، خصوصًا إذا وُجد في كتب منهجية تُدرس.

لذا فمن المهم أن يُراعى هذا الأمر، وأن توضع المناهج مدروسة بشكل جيد، من كل جانب، كي تؤتي ثمارها كما ينبغي.

(١) نفسه ٦٢.

(٢) إزالة القيود للصف الخامس ٦٢.

وسأذكر بعض الأمثلة على ما ذكرته سلفًا، من خلال ما يأتي:

المصطلح الأول والأهم، مصطلح (الصرف) نفسه، فنلاحظ أن هذا المصطلح قد وُضع لهذا العلم، لكنه قد يُشكل على الطالب، خصوصًا إذا ورد معه مصطلح (التصريف)، فيلاحظ في كتاب (متن بناء الأفعال) أن المؤلِّف قال: «اعلم أن أبواب التصريف خمسة وثلاثون بابًا»[١]، وعلّق على ذلك الدكتور عبدالعليم السعدي، قائلًا: «إن معنى التصريف هو التغيير، كتصريف الرياح، أيّ: تغييرها. . . »[٢]إلخ. وذُكِر في إزالة القيود بأن: «الصرف لغة: مصدر صرف، من باب ضرب، ومعناه: التبديل والتغيير»[٣]. وفي أسئلة كتاب (إزالة القيود) للصف الرابع قال الشارح: «س١: عرف التصريف لغة واصطلاحًا. . . س٣: مَن واضع علم التصريف؟. . . س٥: بم يختص علم الصرف من أقسام الكلمة»[٤].

وهذا التعكُز على الترادف بين المصطلحين، أمر لا يستقيم مع الفرق بين المصطلحين من حيث الاشتقاق، والاصطلاح، ونلاحظ أن المصطلح يتغير بلا ضابط، كما نلاحظ عدم الالتزام بمصطلح واحد، أو على الأقل موافقة صاحب المتن في اصطلاحه.

فالدكتور عبدالعليم السعدي –رحمه الله - وافق صاحب المتن في المصطلح وسلّم له، أما الدكتور عبدالملك السعدي - حفظه الله - فقد استعمل المصطلح بشكليه، ولم يميّز بينهما.

ومن المعلوم عند ذوي التخصص، أن مصطلحي (الصرف والتصريف) من المصطلحات التي يُختلف في كونهما لفظتين مترادفتين، أو يمكن استعمالهما في الدلالة على هذا العلم، فنجد أن غالب القدماء كانوا يستعملون مصطلح (التصريف)[٥]، حين يكون مرادهم التعريف بهذا العلم، أو الإشارة إليه، بينما نجد مصطلح (الصرف)، أكثر شيوعًا عند المحدثين من مصطلح(التصريف)، إلا أننا نجد كثيرًا من الدارسين يستعملون مصطلحي (الصرف والتصريف) كونهما مترادفين[٦]، ومنهم من استعمل مصطلح التصريف فقط[٧]، ومنهم من يجعل مباحث

(١) متن بناء الأفعال٧.
(٢) نفسه ٧.
(٣) إزالة القيود للصف الرابع١٠.
(٤) نفسه ٢٨.
(٥) ينظر: الكتاب ٢٤٢/٤، والمنصف ٩٦، وشرح التصريف ٢١٠، والممتع ٣٣، شرح شافية ابن الحاجب ١٦٦/١.
(٦) ينظر: علم الصرف الصوتي ٣٥.
(٧) ينظر: ابن عصفور والتصريف١٥.

التصريف جزءاً من الصرف[١].

وهذا الاختلاف له أسباب يطول ذكرها، وسأكتفي بالإشارة إلى ما قاله عبدالقاهر الجرجاني(٤٧١هـ): «اعلم أن التصريف(تفعيل) من الصرف، وهو أن تصرف الكلمة المفردة، فتتولد منها ألفاظ مختلفة، ومعانٍ متفاوتة»[٢]. أيّ أن التصريف خاص باشتقاق الكلمة، فاستعمل حرف الجر(من) وهي للتبعيض، أي التصريف جزء من الصرف، كذلك أنه سمى كتابه باسم(المفتاح في الصرف). إذاً الصرف، هو ذلك العلم المقصود، والتصريف بعض منه.

ومن الخلط أيضًا في تعدد المصطلحات، هو خلط صاحب كتاب (متن بناء الأفعال) بين اصطلاح المعتلات من الأفعال، حيث قال: «وإما معتل الآخر، وهو الذي يكون في مقابلة لامه حرف من حروف العلة، نحو: غزا ورمى»[٣].

فنلاحظ أنه قال: (معتل الآخر)، ولم يستعمل أمثاله، مثل معتل العين، ومعتل الفاء، لكنه قال: بدل المثال معتلًا، وبدل معتل العين أجوفًا، ومعتل الآخر بدلاً عن الناقص؛ في حين نلاحظ في الجدول أو المخطط الذي وُضِع بعد هذه الصفحة، ذُكر فيه الناقص[٤]، أما في متن إزالة القيود، فنلاحظ أن واضعه قال: «وأما في الناقص فالمصدر الميمي. . . وفي المعتل الفاء. . . واللفيف المقرون كالناقص. . . »[٥]. وكذلك الحال نفسه في الأسئلة [٦]، حيث جاءت بالحال نفسه، وهذا لا يستقيم مع أصول منهج الصرف ولا مع مصطلحاته.

كما نرى الأمر نفسه يتكرر مع مصطلحاتٍ أخرى في كتاب الصرف، قد تُعد في الكتاب مترادفة لأول وهلة، لكنها ليست كذلك، وهي: (مصطلح المضاعف، أو التضعيف، ومصطلح التشديد، ومصطلح الإدغام).

وقد ورد بعض من هذه المصطلحات في كتاب (متن بناء الأفعال)، منها: المضاعف بقوله: «وإما مضاعف: وهو الذي يكون عينه ولامه من جنس واحد، نحو: مدّ. . . »[٧]. وهذا المفهوم

(١) ينظر: علم اللغة ٦٨.
(٢) كتاب المفتاح في الصرف ٢٦.
(٣) متن بناء الأفعال ١٩.
(٤) ينظر: نفسه ٢٠.
(٥) إزالة القيود للصف الرابع ٣٩.
(٦) ينظر: نفسه ٤٣.
(٧) متن بناء الأفعال ١٩، وينظر: إزالة القيود للصف الرابع ٣٧، وإزالة القيود للصف الخامس ٢١.

يتوافق مع هذا المصطلح(١).

أما التشديد، فقد ورد في كتاب (إزالة القيود) للصف الخامس في الجدول المرفق، أن الدكتور قال: «اللازم يتعدى بالأسباب الآتية:. . . ٢ - تشديد العين»(٢). في حين نراه يقول في الصفحة الثانية - التي ليست ببعيدة -: »المتعدي يصير لازمًا بالأسباب الآتية:. . . ٢ - حذف التضعيف»(٣). وهذا تناقض في المصطلح، واضح جلي في تحديد استعمال المصطلحات، لا يستقيم معه تأويل ولا تبرير أبدًا، ولو قال: حذف التشديد، لكان موافقًا لما قبله، باستعمال العكسية في الاصطلاح؛ لأن التشديد هو علامة الإدغام(٤).

أما الإدغام، فيبدو أنه تداخل مع المضعف(المضاعف) كذلك، نلاحظ أنه عُرف في (متن بناء الأفعال) بأنه « إدخال أحد المتجانسين في الآخر، وهو على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: واجب. . .

والنوع الثاني: جائز. . . .

والنوع الثالث: ممتنع»(٥).

في حين نجد التقسيماتنفسها، والأمثلة في كتاب (إزالة القيود)، ولكن بتسمية أخرى، قال الدكتور: «المضاعف: إدغام المضاعف ثلاثة أنواع:

١ - لازم. . .

٢ - ممتنع. . .

٣ - الجائز»(٦).

وفي السياق عينه، نجد أن هذا المصطلح سمي إدغامًا تارةً، وسمي مضاعفًا تارةً أخرى، حتى أنواعه لم تسلم من الخلط، فالنوع الأول سمي واجبًا مرةً، ولازمًا مرة أخرى، وهذا تناقض واضح في التسمية والاصطلاح.

(١) ينظر: شذا العرف ١٥.

(٢) إزالة القيود للصف الخامس ٥.

(٣) نفسه ٦

(٤) ينظر: العين ٤٩/١، والمصطلح الصوتي ٢٣٦.

(٥) متن بناء الأفعال١٩ - ٢٠.

(٦) إزالة القيود للصف الخامس٤٥ - ٤٦.

ومن المعروف لدى المختصين، أن المصطلح الذي يتوافق مع هذه الأمثلة المذكورة، هو المضاعف أو المضعّف؛ لأن أمثلته هي: (مدّ) ومشتقاتها، وأنه ينقسم على قسمين:

١ - ثلاثي ومزيده، وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، نحو: مدّ وفرّ.

٢ - ورباعي: هو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس، نحو: زلزل وقلقل(١).

ومن المآخذ أيضًا في التعريف السابق قوله: (إدخال أحد المتجانسين. . .)، وهذا تعريف عام، يتوافق مع مفهوم الإدغام بحسب رأي سيبويه(٢)، ولا يستعمل في المضاعف، كما خصص في القسمين المذكورين آنفًا.

وفي السياق نفسه، نجد أن صاحب متن كتاب (إزالة القيود)، للصف الخامس، ذكر في متنه، في معرض حديثه عن فعل الأمر من الفعل(فرّ) قائلًا: «وتقول: في الأمر، من يفعل بكسر العين(فرِّ) بالكسر. . . ويجوز: افرر بالإظهار. . . ويجوز اعضض بالإظهار»(٣).

ولو تأملنا هذا القول، لرأينا أنه قصد بالإظهار فك الإدغام، ولو قال: فك التضعيف، لكان أفضل؛ لأن مصطلح(الإظهار)، يُظهر ما كان مخفيًا، وهو يوافق النون الساكنة والتنوين؛ لأن الإظهار ليس ضدًا للإدغام، وإنما ضد للإخفاء، وقد استعمل ابن جني(٣٩٢هـ) مصطلح الإظهار مقابلًا للإدغام، إلا أن هذا المصطلح، قد استقر وشاع عند علماء التجويد، والنحو والقراءات، ويراد به حكمًا من أحكام النون الساكنة والتنوين، إذا جاء بعدهما صوت من أصوات الحلق(٤).

الفقرة الرابعة: تقسيم الموضوعات:

من الأمور المهمة لكلّ تدريسي، الاستعانة بوسائل تعليمية، تعينه على شرح الموضوع، وإيصاله للطالب بأبسط أسلوب، وأسهله، لذا يُعد تقسيم الموضوعات، تقسيمًا سهلًا، من الوسائل التعليمية التي تعين الطالب على تكوين تصور جيد وواضح عن الموضوع، لا سيما التشجير، فهو من أسهل التقسيمات التي يفضلها الطالب، في حفظه للموضوعات، حيث

(١) ينظر: شذا العرف ١٥.
(٢) ينظر: الكتاب ٤/١٠٤، والمصطلح الصوتي ٢٣٦.
(٣) إزالة القيود للصف الخامس ٤٧.
(٤) ينظر: المصطلح الصوتي ٢٥٠.

يستطيع من خلاله ربط جزئيات الموضوع، وتكوين صورة ذهنية يمكنه استرجاعها بسهولة، لبساطتها.

نلاحظ أن في كتب الصرف بعض التقسيمات لموضوعات محددة، تحتاج إلى إعادة نظر، أو إعادة ترتيب، فمن ذلك ما نراه في (متن بناء الأفعال)، في النوع الثالث من الفعل المزيد، قال صحاب المتن:

«وهو ما زيد فيه ثلاثة أحرف على الثلاثي، وهو أربعة أبواب:

الباب الأول: استفعل. . . وافعوعل. . . وافعوّل. . . وافعالّ»[١]. في حين أننا نجد في كتاب (إزالة القيود) للصف الرابع، أنها عدّت ستة أبواب وهي: استفعل وافعوعل وافعوّل وافعالّ وافعنلل وافعنلى[٢]. بينما نجد في البابين الأخيرين في كتاب الصف الثالث، أن المؤلف عدّها ملحقات لاحرنجم[٣].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، نرى أنه قد ذُكر في كتاب الصف الثالث، أن ملحقات تدحرج: تفعلل، وتفوعل وتفيعل، وتفعول، وتفعلى [٤]، بينما لم تُذكر في الصف الرابع، وكان من المفترض أن يكون العكس من ذلك.

كذلك يلاحظ في كتاب الصف الثالث(متن بناء الأفعال)، أن صاحب المتن قال: «واعلم أن كل فعل: إما صحيح، . . . وإما معتل. . . وإما أجوف. . . وإما معتل الآخر. . . وإما لفيف. . . وإما مضاعف. . . وإما مهموز»[٥]. ويلاحظ كذلك في (إزالة القيود)[٦]. ولو اتبعوا التقسيم المعروف كما في كتاب (شذا العرف)، وهو تقسيم يسهل فهمه على الطالب[٧]، إذ إنه قسم الفعل على النحو الآتي[٨]:

(١) متن بناء الأفعال ١١ - ١٢.
(٢) ينظر: إزالة القيود للصف الرابع٢٦.
(٣) ينظر: بناء متن الأفعال ١٧.
(٤) ازالة القيود للصف الرابع، ١٥ - ١٦.
(٥) متن بناء الأفعال١٩ - ٢٠.
(٦) ينظر: إزالة القيود للصف الرابع ٣٨ - ٣٩، وإزالة القيود للصف الخامس ١٩ - ٢١.
(٧) ينظر: متن بناء الافعال ٢٠.
(٨) ينظر: شذا العرف ١٥.

الفعل ينقسم على قسمين:
القسم الأول: الصحيح، وينقسم الى: سالم ومضعف ومهموز.
القسم الثاني: المعتل: مثال، واجوف وناقص ولفيف واللفيف قسمين: مفروق ومقرون.

الفقرة الخامسة: تصويبات عامة:

من خلال قراءتي المنهجية الفاحصة لكتاب الصرف في المدارس الإسلامية، رصدت بعض الأخطاء التي لا يمكن إدراجها تحت الفقرات السابقة، في المقصدين الماضيين؛ لأن بعضها تحريف غير مقصود، وبعضها ليس على الوجه الصحيح، من ذلك ما ورد في تقديم الكتاب لِلَجنة المناهج، أنه كُتب في كتاب (الأمثلة)، و(إزالة القيود) للصف الرابع عبارة: (دائرة التعليم الإسلامي)، بدلًا من: (دائرة التعليم الديني)[١]. ويبدو أن هذه العبارة كتبت قبل تغيير اسم الدائرة.

في حين أننا نجد في الكتابين الآخرين (متن بناء الأفعال)، و(إزالة القيود) للصف الخامس في التقديم، مكتوب عبارة: (دائرة التعليم العالي الإسلامي)، بدلًا من: (دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية)[٢].

وقد رصدت كذلك في نهاية كتاب الصف الثاني تحت (تنبيهات عامة)، في الفقرة رقم (٧) كُتب: (اثنا عشر عامًا)، والصواب: اثنا عشر علمًا[٣].

وكذلك من التصويبات، ما رصدته في كتاب (إزالة القيود) للصف الرابع، أنه كتب: فوق بداية المتن اسم الكتاب، وبعبارة: (متن المقصود في فن الصرف) وقد شُكلت لفظة (متن) بالتنوين، أيّ: (مَتْنٌ المقصودِ!)، وهذا لا يصلح أبدًا، فكيف يجتمع التنوين مع الإضافة؟[٤].

ومن تلك التصويبات أيضًا، جمع التكسير، وله صيغتان: قلة وكثرة[٥] فيجمع (وجه) على (أوجـه)؛ لكونها أقل من عشرة، كما في: (الوجوه التي اشتدت الحاجه. .)[٦]. وكذلك

(١) ينظر: الأمثلة ٥، وازالة القيود للصف الرابع (التقديم).
(٢) ينظر: متن الأفعال ٥، وإزالة القيود للصف الخامس٤.
(٣) ينظر: متن بناء الأفعال٣٧.
(٤) ينظر: جامع الدروس العربية ٢٠٨/٣.
(٥) ينظر: نفسه ٢٨/٢، والصرف العربي أحكام ومعانٍ ١٥٧.
(٦) إزالة القيود للصف الرابع٣١.

الحروف، مثلًا: السؤال السابع في أسئلة الفصل الأول للصف الرابع: «ما الحروف التي توزن بها الكلمة؟»[١] وهي ثلاثة أحرف (فعل). ومنها حروف الإطباق[٢]، والصواب أحرف؛ لأنها أربعة[٣]. وكذلك وقع صاحب المتن الخطأ نفسه قائلًا: «وحروف الحلق ستة»[٤]، والصواب أحرف أيضًا.

ومما رصدته أيضًا بعض الأخطاء المطبعية، مثلًا: مصدر الفعل الرباعي (دحرج): دحراجًا، وقد كُتب: دحرجًا[٥]، وكذلك لاحظت في نهاية كتاب الصف الرابع، أن عنوان الفصل الثالث، كُتب بعبارة: (في تعريف الأفعال الصحيحة)[٦]، والصواب: (تصريف الأفعال الصحيحة).

كذلك من التصويبات وجود كلمات ساقطة من السياق، مثلًا: ٥ - نقل باب فعلل إلى باب فعلل: والصواب إلى باب تفعلل[٧].

ومن تلك التصويبات المهمة - التي تحتاج إلى إعادة نظر -، تقسيم الفعل اللازم والمتعدي في (إزالة القيود) للصف الخامس، حيث أن شارحه وضع جدولًا لأسباب (التعدية واللزوم)[٨]، وسأعرض ما أراه صوابًا ومفيدًا للطالب بالوقت نفسه، وهو كالآتي:

الجدول قبل التصويب:

زيادة الهمزة في أوله	كرم الطالب	يصير: أكرم الأستاذ الطالب
تشديد العين	فرح الولد	يصير: فرّح المدير الولد
نقل باب تفعلل إلى فعلل	تدحرجت الكرة	يصير: دحرج الولد الكرة
نقل باب تفعّل إلى فعّل	تكلّم الخطيب	يصير: كلّم الخطيب المصلّين

(١) ينظر: نفسه ٢٨.
(٢) ينظر: إزالة القيود للصف الخامس ١٠.
(٣) ينظر: التحديد في الإتقان والتجويد ١٠٨.
(٤) إزالة القيود للصف الرابع ٢٠.
(٥) ينظر: إزالة القيود للصف الرابع ٣٣.
(٦) ينظر: نفسه ٧٣ - ٩٨.
(٧) ينظر: إزالة القيود للصف الخامس ٦.
(٨) ينظر: نفسه ٥ - ٦.

حرف الجر في آخره	جلس الواعظ	يصير: جلس الواعظ على المنبر

والصواب هو الآتي:

زيادة الهمزة في أوله	كرم الطالب	يصير: أكرم الأستاذ الطالب
تشديد العين	فرح الولد	يصير: فرّح المدير الولد
حرف الجر في آخره	جلس الواعظ	يصير: جلس الواعظ على المنبر
نقل باب تفعّل إلى فعّل	تكلّم الخطيب	يصير: كلّم الخطيب المصلّين
نقل باب تفعلل إلى فعلل	تدحرجت الكرة	يصير: دحرج الولد الكرة
نقل باب انكسر إلى كسر	انكسرت الزجاجة	يصير: كسر زيد الزجاجة

حتى يتسنى للطالب التسلسل مع هذه الأسباب، ولا تشكل عليه، ومن ذلك ما قاله في أسباب اللزوم، وقال صاحب المتن في الصفحة الثانية: «والمتعدي يصير لازمًا بحذف أسباب التعدية»[1]، أيّ: حذف تلك الأسباب يرجع الفعل إلى الأصل، وعند حذفها يبقى العكس من ذلك، لا كما وردت في الكتاب.

أسباب اللزوم بالجدول قبل التصويب هي:

حذف الهمزة	أكرم الأستاذ الطالب	يصير: كرم الطالب
حذف التضعيف	فرّح الوالد ولده	يصير: فرح الولد
حذف حرف الجر	خرج الطلاب من المدرسة	يصير: خرج الطلاب
نقل الثلاثي إلى باب انكسر	كسر زيد الزجاجة	يصير: انكسرت الزجاجة
نقل باب فعلل إلى باب تفعلل	دحرج الولد الكرة	يصير: تدحرجت الكرة

(١) نفسه ٦.

والصواب هو الآتي:

حذف الهمزة	أكرم الأستاذ الطالب	يصير: كرم الطالب
حذف التشديد	فرّح المدير الولد	يصير: فرح الولد
حذف حرف الجر من آخره	جلس الواعظ على المنبر	يصير: جلس الواعظ
نقل باب فعّل إلى تفعّل	كلّم الخطيب المصلّين	يصير: تكلّم الخطيب
نقل باب تفعلل الى فعلل	دحرج الولد الكرة	يصير: تدحرجت الكرة
نقل انكسر إلى كسر	كسر زيد الزجاجة	يصير: انكسرت الزجاجة

كذلك من التصويبات الواردة في الكتب الصرفية، سقوط بعض الألفاظ أو الموضوعات، منها: القاعدة الثانية في كتاب الصرف للخامس، حيث أشار إليها المؤلف في مقدمته بأنه قسمه إلى فوائد وقواعد[١]. والذي يبدو أن القاعدة الثانية غير موجودة[٢]، في حين أن هذه القاعدة موجودة في نسخة الكتاب الأصلية[٣]. ويبدو أنه تم رفعها عمدًا، أو إسقاطها سهوًا، من قبل قسم المناهج.

ومن التصويبات أيضًا في كتاب الخامس، ما سقط من متن أسباب التعدية، قال صاحب المتن: «فصل في الفوائد (٣٨)، يصير متعديًا بأحد ثلاثة أسباب. . . »[٤]. والصواب - وبحسب مراجعتي للنسخة الأصلية للشارح - اللازم: يصير متعديًّا بأحد ثلاثة أسباب»[٥]. وكذلك من السقط ما في الفائدة الرابعة قال: «وإذا كان فاء الفعل من (افتعل) حرفًا من حروف الإطباق وهي: الصاد والضاد والظاء، يصير: تاء (افتعل) طاءً، نحو: اصطبر واضطرب اطرد اظطهر»[٦].

(١) ينظر: إزالة القيود للصف الخامس ٩.
(٢) ينظر: نفسه ٢٥ - ٢٧.
(٣) ينظر: إزالة القيود النسخة الأصلية للمؤلف.
(٤) إزالة القيود للصف الخامس. ٥
(٥) ينظر: إزالة القيود النسخة الأصلية للمؤلف.
(٦) إزالة القيود للصف الخامس١٠.

لا شك أن أحرف الإطباق هي أربعة - كما مرّ، وهي: الصاد والضاد والطاء والظاء[1]. فالطاء غير موجود مع هذه الأحرف. كذلك كُتب الفعل (اظطهر) في الجدول ب(اضطهر)[2]، وهذا تحريف واضح؛ لأنها من الفعل الثلاثي: ظهر.

الفقرة السادسة: تداخل الصرف والنحو:

منذ عام ٢٠١٢م عملت مدرسًا لمادة اللغة العربية وإلى اليوم، لا سيما مادتا الصرف والنحو، وعندما كان كتاب منهج اللغة العربية مقسمًا على ثلاثة أقسام: النحو، والصرف، والبلاغة، فكان كتاب النحو (قطر الندى وبل الصدى)، وكتب الصرف ما يوجد اليوم من كتب مختصة في مادة الصرف(الأمثلة، متن بناء الأفعال، إزالة القيود)، أما (البلاغة الواضحة)، فكانت كتابًا للبلاغة. وحين ارتأت لجنة المناهج، تغيير كتاب النحو إلى: النحو الواضح، - للمؤلفين: د. مصطفى أمين، ود. علي الجارم - لم تلاحظ أن كتاب النحو الواضح، هو منهج نحوي، صرفي، ثم تم استبداله بدلاً من كتاب قطر الندى، وكان من المفترض أن يعاد النظر بمنهج الصرف؛ لاشتمال كتاب النحو الواضح على موضوعات الصرف والنحو معًا، فلا داعي للتكرار.

كما يلاحظ أن هناك موضوعات صرفية متداخلة وموجودة في كتب النحو، من الصف الثاني إلى الصف الخامس، مقارنة بالمراحل التي فيها كتاب الصرف، وفيما يأتي جدولٌ، بيّنت فيه تلك الموضوعات الموجودة في كتب الصرف والنحو، مع ذكر صفحة الكتاب، وهي على النحو الآتي:

ت	الموضوعات المشتركة	الكتب الصرفية	الصفحة	الكتب النحوية	الصفحة
١	الفعل اللازم والمتعدي	الثالث	٧	الثالث	٣٥

(١) ينظر: التحديد في الإتقان والتجويد ١٠٨.

(٢) ينظر: إزالة القيود النسخة الأصلية للمؤلف، وإزالة القيود للصف الخامس ١٠.

٢	تعدية الفعل بالهمز والتضعيف	الخامس	٥ - ٧	الثالث	٣٩
٣	اسم الفاعل	الثاني والرابع والخامس	٣٠/٦١/٢٣	الثالث	٤٦
٤	اسم المفعول	الثاني والرابع والخامس	٣٢/٦٧/٢٤	الثالث	٥٢
٥	الفعل الثلاثي المجرد	الثالث والرابع	١٩/٧	الرابع	٧
٦	الفعل الرباعي المجرد	الثالث والرابع	٢٣/١٣	الرابع	٧
٧	الفعل الثلاثي المزيد	الثالث والرابع	٩ / ٢٥	الرابع	١٠
٨	الفعل الرباعي المزيد	الثالث والرابع	١٤/ ٢٥	الرابع	١٢
٩	الفعل المعتل(الأجوف والناقص)	الثالث والرابع والخامس	٢٠/٣٧/١٩	الرابع	٣١
١٠	المصدر الميمي	الرابع	٣٣	الخامس	٣٧
١١	نونا التأكيد[١]	الرابع	٧٨	الرابع	٤٠ - ٤٥

(١) كنت ذات مرة وأنا أشرح هذا الموضوع في كتاب الصرف للصف الرابع، قال لي أحد الطلاب - بعدما رأيت أن لديه معلومات عن هذا الموضوع -: أستاذ هذا الموضوع نعرفه جيدًا؛ لأننا أخذناه في النحو.

الخاتمة

في خاتمة القراءة المنهجية للمناهج المقررة لمادة الصرف، وضعت نتائجًا وتوصياتٍ لهذه المراجعة، والتوصيات يمكن عدّها ضرورية؛ لأن الغرض منها هو تطوير منهج اللغة العربية بشكل عام، ومنهج الصرف بشكل خاص، في المدارس الإسلامية، من أجل النهوض بواقع المستوى التعليمي، خدمة لدين الله، وإثراءً للمادة العلمية، المقدمة كمنهج تعليمي للطلاب؛ لذلك سأعرض هذه الخاتمة في فقرتين متسلسلتين، كما يأتي:

الفقرة الأولى: النتائج:

· يتبيّن من خلال هذا البحث، والرصد، والفحص، والتقصي، لمفردات المنهج الصرفي المعمول به في المدارس الإسلامية، أن الكتب المعتمدة في تدريس المنهج، لم تُراع التسلسل والتدرج العلمي المُتبع في موضوعات الكتب، بحسب المراحل التي تُدرس فيها المادة، بل هي تكرار للموضوع نفسه، بشكل مختلف، فمثلًا نجد أن (اسم الفاعل)، قد ذُكر في الصف الثاني، والثالث(النحو)، والرابع، والخامس، دون أن يراعى تقديمه بشكل علمي يتدرج مع فهم الطالب، وينقله من الشمول إلى التفصيل، بحسب كل مرحلة، وكذلك غيره من الموضوعات.

· رصد البحث أيضًا في كتاب الصرف للصف الرابع والخامس، اعتماده على شرح كتاب يعتمد على متن لا يعرف صاحبه، وهذا أمر يُضعف قيمة الكتاب، ويفتح باب الطعن في نسبته، ثم في مادته العلمية؛ لأن منهج الصرف تناوله الكثير من العلماء المختصين، والذين تلقتهم الأمة بالقبول، فألفوا فيه المختصر والمطول، والمنظوم والمنثور، فليس العدول عن هؤلاء الأفذاذ ومؤلفاتهم بخير من اعتماد متن لا يعرف صاحبه.

· الاختلاف في تعريف بعض المفاهيم، وعدم التفرقة بين بعضها البعض، فبعض المصطلحات تشتمل على عموم وخصوص، أو عموم وخصوص وجهي، أو ارتباط بمصطلح آخر، فلابد من مراعاة عدم التداخل في تعريف المصطلحات، أو عدّها من قبيل المترادف، بل من الضروري، إزالة ذلك التداخل، بشكل يزيل الغموض عن ذهن الطالب، ويحميه من الوقوع في الوهم، أو الخطأ في تحديد تلك المصطلحات وتعريفها كما وضحت ذلك في تعريفي

(الصحيح والسالم).

· شحة الاستدلال بالشاهد القرآني، رغم أهميته في المناهج التربوية، لاسيما الإسلامية، فهو من أهم الشواهد التي يُستشهد بها في كل بحث، أو منهج علمي رصين، وكذلك الحديث النبوي والشعر العربي، وقد رصد هذا البحث الندرة الواضحة في ذكر تلك الشواهد، بل الاعتماد على الشواهد المصنوعة، بالرغم من أن الشاهد القرآني يربط عقل الطالب بكتاب ربه الذي يتعبده فيه.

· تشتت المنهج، بحيث يضيع الطالب في أسلوبه، ولا يجد المتعة، والحماس أثناء دراسته، كون المنهج موضوعاً على طريقةِ الـدوراتِ العلمية، التي تقام في المساجد، فهو أقرب إلى الطريقة(المُلّائيّة) منه إلى الطريقة التربوية العصرية، فالفرق شاسع بين المناهج المعتمدة في وزارة التربية، والجامعات، وبين المنهج المعتمد في المدارس الإسلامية، الأمر الذي يُعد عقبة يمكن أن يواجهها الطالب لاحقًا.

· عدم وجود الرسومات والتشجيرات لتقسيم الموضوعات، والجداول المُقسمة للموضوع، بالرغم من أنها تُعْيِنُ الطالب على ربط أطراف الموضوع المتشعبة، كما تُعينه على فهم العلاقة بين الموضوعات المدروسة، وبين الموضوعات الأخرى، مثلًا: العلاقة بين اسم الفاعل والصفة المشبهة، كونهما من المشتقات.

الفقرة الثانية: التوصيات:

· يوصي الباحث من خلال مناقشته للملحوظات المرصودة، وتقصيه للمنهج - الصرف -، المعتمد من اللجنة المحترمة في قسم المناهج، بأن يقوموا متفضلين بجمع شتات منهج اللغة العربية المعتمد حاليًا، في المدارس الإسلامية للمواد: الصرف والنحو، والبلاغة والأدب والإملاء، ودمجها جميعًا في كتاب واحد، يمكن الاستفادة من محتواه، من قبل كلّ مهتمٍ أو مستفيدٍ، ويطلق عليه اسم كتاب: اللغة العربيّة، كما هو الحال في كتب ومناهج وزارة التربية، وسيكون هذا إنجازًا مهمًا، يحسب لدائرة التعليم الديني، والعاملين فيها وعلى رأسهم مديرها الموقر، بشكل عام، وللجنة المناهج، بشكل خاص؛ كون تطوير المنهج بهذا الشكل يلبي الاحتياجات العلمية للطالب، ممزوجة مع بعضها البعض، ومخرجة بشكل يسهل على الطالب تناولها وفهمها، كما يربط بين موضوعاته المتفرقة، بأسلوب معاصر، يراعي متطلبات

الحداثة، والعصرنة، حيث تعددت أساليب التعليم وتطورت، وأصبح من الضروري مواكبة ذلك التطور الحاصل.

· من المعروف أن قسم (البحوث)، هو أحد أقسام دائرة التعليم الديني، ويضم هذا القسم نخبة من خيرة حملة الشهادات العليا، ومن ذوي التخصصات العلمية الرصينة، فلو أستفيد من خبرة هؤلاء النخبة، كل بحسب اختصاصه، بوضع منهج علمي رصين لكلٍ من مناهج المدارس الدينية، لاسيما اللغة العربية، أسوة بمناهج وزارة التربية، لا بل أفضل من منهج وزارة التربية الجديد في اللغة العربية خصوصًا، أنه قد شابه بعض الأخطاء على اختلاف موضوعاته؛ بسبب ضعف المادة وسوء الترتيب تارة، والحذف والتقديم والتأخير غير المدروس تارة أخرى.

وفي الختام الله أدعو أن تكون هذه الدراسة، دليلًا لقسم المناهج ومفتاحًا لهم في تصويب تلك الهفوات، راجين من الجميع الصفح عن النقص والخطأ، وسبحان الله ربّ العزة عما يصفون والحمد لله ربّ العالمين.

المصادر والمراجع

١ - ابن عصفور والتصريف، د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط: ٢، ١٤٠١هـ=١٩٨١م.

٢ - إزالة القيود النسخة الأصلية للمؤلف(المتن فقط).

٣ - إزالة القيود عن ألفاظ المقصود في فن الصرف، للصف الخامس المؤلف مجهول، شرح وتعليق: الدكتور عبدالملك السعدي، ديوان الوقف السني - دائرة التعليم الديني - شعبة المناهج والتطوير، ط: ٦، ١٤٣٨هـ= ٢٠١٦م.

٤ - إزالة القيود عن ألفاظ المقصود في فن الصرف، للصف الرابع، المؤلف مجهول، شرح وتعليق: الدكتور عبدالملك السعدي، ديوان الوقف السني - دائرة التعليم الديني - شعبة المناهج والتطوير، ط: ٥، ١٤٣٨هـ= ٢٠١٦م.

٥ - الأمثلة في الصرف للشيخ عبدالعزيز سالم السامرائي، للصف الثاني، ديوان الوقف السني - دائرة التعليم الديني - قسم المناهج والتطوير، ط: ٥، ١٤٤٢هـ=٢٠٢٠م.

٦ - تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي(١٢٠٥هـ)، تحقيق: جماعة من المختصين، (١٩٦٥ = ٢٠٠١ م).

٧ - التحديد في الإتقان والتجويد، أبو عمرو الداني(٤٤٤هـ)، تحقيق: الدكتور غانم قدوري حمد، مكتبة دار الأنبار - بغداد، ط: الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٨م.

٨ - تلخيص الأساس في التصريف للعلامة الشيخ علي بن عثمان الأقشهري (١٢٨٥هـ) ويليه(شرح البناء والأساس) للشيخ أبي الفيض محمد بن حميد الكفوي (١١٧٤هـ)، تحقيق وتعليق: محمد علي المالح، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩ - جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط: ٢٨، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣ م.

١٠ - سؤال وجواب على كتاب المقصود في الصرف، دراسة وتحقيق: أ. م. د. مصطفى كامل أحمد، و أ. م. د. بيان محمد فتاح، كلية الآداب - جامعة الانبار، والمنشور في مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية - جامعة بابل، ع: ٣٢، ٢٠١٧م.

١١ - شذا العرف في فن الصرف، الأستاذ الشيخ أحمد الحملاوي، مراجعة وشرح: حجر عاصي، دار الفكر العربي، بيروت - لبنان، ط: ١، ١٩٩٩م.

١٢ - شرح التصريف، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (٤٤٢هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط: ١، ١٤١٩هـ=١٩٩٩م.

١٣ - شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (٧١٥ هـ)، تحقيق: المحقق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط: ١، ١٤٢٥ هـ= ٢٠٠٤م.

١٤ - شرح متن البناء، أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، المكتبة الشاملة الحديثة.

١٥ - الشيخ عبدالعليم السعدي وأثره في التدريس والدعوة والإرشاد، معاذ عبدالعليم السعدي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاسلامية، العدد: ١٣، مجلد ٤، ٢٠١٣م.

١٦ - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط: الرابعة ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م.

١٧ - الصرف العربي أحكام ومعانٍ كتاب منهجي يجمع بين الأحكام الصرفية ومعاني الأبنية، د. محمد فاضل السامرائي، دار ابن كثير، ط: ١، ١٤٣٤هـ=٢٠١٣م.

١٨ - علم الصرف الصوتي، د. عبدالقادر عبدالجليل، أزمنة، ١٩٩٨م.

١٩ - علم اللغة، علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ط: ١، (د. ت).

٢٠ - العين، أبو عبد الرحمن الخليل الفراهيدي (١٧٠هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ٨ ذو الحجة ١٤٣١هـ.

٢١ - كتاب المفتاح في الصرف، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط: ١، ١٤٠٧هـ =١٩٨٧م.

٢٢ - الكتاب، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ٣، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م.

٢٣ - مبادئ اللسانيات ٢٣، د. أحمد محمد قدور، الدار العربية، ط: ١، بيروت –لبنان، ١٤٣٣هـ=٢٠١١م.

٢٤ - متن بناء الأفعال، للمولى ملا عبدالله الدتفزي، للصف الثالث المتوسط، تعليق وتلخيص:

الدكتور: عبدالعليم السعدي، ديوان الوقف السني - دائرة التعليم الديني - قسم المناهج والتطوي، ط: ٧، ١٤٣٩هـ=٢٠١٨م.

٢٥ - المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د. عبدالعزيز الصيغ، دار الفكر، ط: ١، ١٤٢٧هـ=٢٠٠٧م.

٢٦ - الممتع الكبير في التصريف، أبو الحسن، علي بن مؤمن بن محمد، ابن عصفور (٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، ط: ١، ١٩٩٦م.

٢٧ - المنصف، أبو الفتح عثمان بن جني، دار إحياء التراث القديم، ط: ١، ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م.

٢٨ - الموقع الإلكتروني (أحباب الكلتاوية)، ترجمة الشيخ رحمة الله.

٢٩ - الموقع الإلكتروني (الأمة الوسط)، السيرة الذاتية والعلمية، الموقع الرسمي للشيخ عبدالملك عبدالرحمن السعدي.

٣٠ - النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، للصف الثالث، د. مصطفى أمين، د. علي الجارم، اختيار ومراجعة وتنقيح لجنة اللغة العربية، ط: ٣، ١٤٤٢هـ=٢٠٢٠م.

٣١ - النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، للصف الخامس، د. مصطفى أمين، د. علي الجارم، اختيار ومراجعة وتنقيح لجنة اللغة العربية، ط: ١، ١٤٣٦هـ=٢٠١٥م.

٣٢ - النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، للصف الرابع، د. مصطفى أمين، د. علي الجارم، اختيار ومراجعة وتنقيح لجنة اللغة العربية، ط: ١، ١٤٣٦هـ=٢٠١٥م.